المقاربة الوظيفية

(FUNCTIONALISM)

الوظيفية نظرية غير سياسية تتفادى القضايا والمجالات التي فيها نزاع لتركزعلى قضايا ومجالات التعاون ، وتحاول خلق شبكة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول.

تقوم المدرسة الوظيفية على فرضية تقول بأن التعاون يبدأ في ميادين السياسة الدنيا بمعنى البدء بالقضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية عامة والتي يمكن اقتطاعها او فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الامن القومي والقضايا ذات الاهمية الإيديولوجية والرمزية.

وتعتبر هذه المدرسة أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك باطلاق يدهم في صناعة القرار وتنفيذ السياسات في المجالات المذكورة وهذه السياسات لا بد ان يكون لها مردود نفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية.كما أنها ستؤدي حتما إلى إيجاد تعاون في مجالات أخرى وفق مبدأ التعميم(Ramification).

وينسحب هذا التحليل على ربط هذه المجتمعات والدول المختلفة في انساق من المصالح مما يضعف من امكانيات وقدرة القيادة السياسية في الدول على انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح، وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت بحيث يصبح ثمن تعطيل الاطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية في الدول بواسطة النزاعات والحروب أو التوترات مكلف جدا للسلطة خاصة وللدول بشكل عام وتنتفي بالتالي أو تقل امكانية حصول حروب أو نزاعات وتتغلب وتسيطر الاتجاهات التجريبية عند الدول في

التعاطي مع المشاكل التي تواجهها ويصبح التركيز قائما على توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا.

وبذلك تصبح السلطة السياسية اسيرة هذه الشبكة من الانساق المصلحية والتي تقوى نتيجة تغيير مواقف الناس التي تستفيد وتختبر منافع هذا النهج الجديد باتجاه دعم وتأييد مزيد من الأنشطة التعاونية. فأطر التفاعلات والاعتماد المتبادل تنمو حسب الوظائف التي تؤديها للناس ومن هنا برز الشعار الوظيفي: " الشكل يتبع الوظيفة "

ولابد من التأكيد أنه في ظل هذا المدخل التكاملي ليس من الضروري أن يحدث أي تغيير للبنية الدستورية للدولة باتجاه انصهار سياسي ولكن ما يحث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة مثلا يفقدان قيمتهما العملية وبالتالي الفعلية وتتحول هذه القيمة أو الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة.

صاحب النظرية:

يعتبر دافيد ميتراني (David Mitrany)(روماني الأصل عاش في بريطانيا) صاحب النظرية الوظيفية حيث انطلق من مسلمات مثالية متفائلة حول امكانية تحسين وتطوير المجتمعات اذا اعتمدت وسائل عقلانية ونفعية. وكانت هذه المسلمات تهذف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة والوحدة الترابية المحددة (الدولة)، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين.

و يرى ميتراني انه يمكن اقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية وليس عبر توقيع اتفاقات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال عند المدرسة الفيدرالية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي طرح بعض دعاتها الفيدرالية وبعضهم الآخر الكنفدرالية كحل لتنظيم المجتمعات الدولية بهدف خدمة السلم. الأمر الذي انتقده ميتراني واعتبر بان المنطلق لا يجوز ان يكون فوقيا (دستوريا) بل

بالعكس من ذلك فالمنطلق عنده تحتي بالتركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب وأمال الناس.

تتخطى الوظيفية في توجهها العام الإقليمية إلى الكونية، فقد عارض ميتراني الاندماج الإقليمي لأن ذلك يؤدي حسبه إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة على استعمال تلك القوة. ويؤدي إلى تحول النزاعات من مستوى الدول الى مستوى التجمعات الإقليمية.

وفي رؤية متراني مبدأ الانتشار (ramification)الذي يقر أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون مؤكد في باقي الحقول الأخرى إذ أن التعاون يخلق حاجات جديدة تؤدي محاولات تلبيتها إلى خلق الدافعية باتجاه المزيد من التعاون.

نقد النظرية:

- أول مايبرز في تقويم هذه النظرية مثاليتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا سياسة عليا وسياسة دنيا. وهذا التقسيم لا يمكن أن يحدد نظريا أو أن يعمم فهو ينتج في الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية وتثمينها للقضايا التي تواجهها.
- اثبتت الاحداث ان القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي موضوع تسييس وتنازع ايضا وخلافات الدول ازدادت ولم تنقص نتيجة ذلك.
- هناك حقائق عديدة تتخطاها النظرية وهي مصلحة السلطة السياسية وقدرتها على تحريك الاوضاع بالاتجاهات المناسبة.
- قضية توازن القوى في ظل غياب فعال لمجموعات الضغط التي لها مصلحة في توسيع رقعة التعاون التكاملي.

- فيما يتعلق بثمن تعطيل مسار الاندماج فهو لا يحتسب بالأرقام والعائدات المنفعية المجردة وإنما بعوامل اخرى واعتبارات كثيرة تملكها السلطة صاحبة القدرة على تعطيل المسار.
- النظرية لا تقول كيف يمكن أن يبدأ مسار التكامل اذا لم تكن هناك ارادة سياسية واعية تحسب في هذا الاتجاه.
- أما المقولة الرئيسية في النظرية التي تعتبر شعار "الشكل يتبع الوظيفة" فهو يقدم نظرة مجتزأة إلى تكوين المنظمات لان هناك عوامل اخرى موضوعية وسياسية تحدد شكل ودور المنظمة وتطور هذا الدور.(4)